أثر الفساد على ربحية البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة من٢٠١٩- ٢٠٢٣

إعداد

إسراء عبدالله محمد عوض

باحثة ماجستير بأكاديمية السادات للعلوم الادارية

تحت إشراف

أ.د/ إيهاب إبراهيم الدسوقي

أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات

المستخلص:

تناولت الدراسة شرح شامل للعلاقة المعقدة بين الفساد والحرية الاقتصادية وربحية البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة من ٢٠١٩- ٢٠٢٣ وذلك بفهم ظاهرة الفساد والتعامل مع أبعادها وأشكالها بشكل منفصل، وكذلك فهم ربحية البنوك وآلية عملها في النظام المصرفي. كما تناولت الدراسة البحث في الآليات التي يعمل الفساد من خلالها على تقويض ربحية البنوك، بما في ذلك زيادة تكاليف التشغيل، والمنافسة المشوهة، وتآكل الثقة في النظام المالي.

وكيف تتسق النظرية الاقتصادية مع هذه النتائج. وإلى جانب ذلك، تسلط الدراسة الضوء على كيفية عمل الحرية الاقتصادية، التي تتميز بالأسواق المفتوحة والمؤسسات السليمة وحماية حقوق الملكية، على تعزيز بيئة مواتية لربحية البنوك من خلال تعزيز المنافسة، والحد من الأعباء التنظيمية، وتحفيز النمو الاقتصادي. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الفساد له تأثير سلبي كبير على ربحية البنوك بمقاييسها الثلاثة المختارة في الدراسة كما أن للحرية الاقتصادية كذلك أثر إيجابي كبير على ربحية البنوك لجميع المقاييس الثلاثة؛ ROAA، ROAE، وNIM.

وناقشت الدراسة الآثار المترتبة على السياسات المتبناة لتعزيز مرونة القطاع المصرفي والمساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكيفية مكافحة ظاهرة الفساد وذلك بدراسة متعمقة لتجارب بعض

الدول في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط والتوسع أيضا لخارجها حيث سلطت الضوء على بعض الآليات التي قامت دول بتبنيها وحققت نجاحا في الحد من تفشي ظاهرة الفساد مثل: الأردن، الإمارات المتحدة، سنغافورة والصين وغيرها من الدول. وعليه أوصت الدراسة بأهمية تشجيع التحسينات في سيادة القانون إلى جانب تعزيز الكفاءة التنظيمية والانفتاح على التجارة والاستثمار العالميين، بالإضافة إلى تشجيع البنوك على تنويع أنشطتها والتوجه إلى مشاريع مالية مختلفة دون العبء الزائد للإجراءات البيروقراطية.

الكلمات المفتاحية: ربحية البنوك، الفساد، الحرية الاقتصادية، دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

Abstract:

This research delves into the intricate connections between corruption, economic freedom, and the profitability of banks in the Middle East and North Africa (MENA) region from 2012 to 2022. By dissecting the nature and implications of corruption, and examining the dynamics of bank profitability within the banking system, the study provides a nuanced understanding of these interrelated factors. It explores how corruption can erode bank profitability through mechanisms such as increased operational costs, unfair competition, and diminished trust in the financial system. Conversely, the study highlights the positive impact of economic freedom, characterized by open markets, strong institutions, and protected property rights, on bank profitability. Economic freedom can stimulate competition, reduce regulatory burdens, and foster economic growth, thereby creating a more favorable environment for banks.

The findings reveal a substantial negative correlation between corruption and bank profitability, as measured by key performance indicators like ROAA, ROAE, and NIM. In contrast, economic freedom demonstrates a significant positive correlation with these measures.

The study further analyzes policy implications for enhancing the resilience of the banking sector and promoting inclusive economic growth in the MENA region. It examines successful anti-corruption strategies implemented by countries like Jordan, the UAE, Singapore, and China. The research concludes by recommending policy measures such as strengthening the rule of law, improving regulatory efficiency, fostering international trade and investment, and encouraging banks to diversify their operations to reduce bureaucratic burdens.

Keywords: Bank profitability, corruption, economic freedom, Middle East and North Africa.

مقدمة:

يُعتبر الفساد ظاهرة عالمية منتشرة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. وقد عرفت "منظمة الشفافية الدولية" الفساد على أنه إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة .سواء كان ذلك عن طريق دفع رشاوى للحصول على خدمات عامة مثل الرعاية الصحية والتعليم، أو جزءًا من مخططات غسل الأموال الناتجة عن أنشطة غير مشروعة. يمكن قياس الفساد باستخدام مؤشر مدركات الفساد الذي نشرته منظمة الشفافية الدولية، والذي يقيس فساد القطاع العام كما يراه الخبراء ورجال

الأعمال. يتراوح المقياس من ٠ إلى ١٠٠، حيث كلما ارتفع الرقم، انخفض الفساد. يؤثر الفساد على الأمم بشكل كبير، إذ يمكن أن تكون تكلفته هائلة من حيث حرية الفرد ونوعية الحياة.

تحول الفساد على مدار السنوات الأخيرة من قضية تحظى باهتمام الاقتصاديات الوطنية إلى هاجس عالمي، فلم يعد مقتصرًا على الدول النامية، بل أصبح ظاهرة عالمية. زاد الاهتمام بمشكلة الفساد مع تزايد ملفات الفساد في البنوك والمؤسسات المالية العالمية، كما يتضح من انهيار شركة المدفوعات الألمانية العملاقة وايركارد في يونيو ٢٠٢٠، حيث كشفت عن فجوة مالية هائلة تركت دائني الشركة، الذين لهم ما يقرب من ٤ مليارات دولار، يواجهون خسارة كاملة تقريبًا لأموالهم. ومن جهة أخرى، غرم البنك المركزي الأمريكي ستة بنوك بسبب ممارسات غير آمنة وغير سليمة في أسواق الصرف الأجنبي، بما في ذلك غرامة قدرها ٢٠٥ ملايين دولار على بنك أوف أمريكا، بينما غرم Wells Fargo بمبلغ ٥٧٥ مليون دولار لحل تحقيقات في مجموعة من الممارسات الفاسدة.

يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد، ليس فقط لدوره الهام في حشد المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار، بل لأنه يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي. وجود الفساد في هذه المؤسسات الهامة قد يكون له تأثير سلبي كبير على ربحية البنوك، وبالتالي على النمو الاقتصادي. يُعرف البنك الدولي الفساد بأنه أحد أكبر العوائق أمام مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يُفسد عملية التنمية من خلال تشويه سيادة القانون وإضعاف الركائز المؤسسية التي يقوم عليها النمو الاقتصادي.

وفقًا لمنظمة الشفافية الدولية، لا يزال يُنظر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأنها شديدة الفساد، بمعدل وسطي قدره ٣٩ درجة للعام الثالث على التوالي، مع إحراز تقدم ضئيل في السيطرة على الفساد. وقد حققت الإمارات العربية المتحدة وقطر الأداء الأفضل على الصعيد الإقليمي على مؤشر مدركات الفساد، حيث سجلتا ٧١ و٦٣ على التوالي، بينما كانت ليبيا (17)واليمن (15)وسوريا (14)من بين

الأسوأ أداءً. تقدمت مصر درجتين في ٢٠٢٠، حيث أصبح تقييمها ٣٣ نقطة من أصل ١٠٠، وهو تقدم مقارنة بالعام الماضي حيث كان تقييمها ٣٥ نقطة، واحتلت المركز ١١٧ من أصل ١٨٠ دولة، بينما أصبح ترتيبها ١١ على مستوى الدول العربية.

ويتكون البحث من مقدمة وثلاث مباحث، يتحدث المبحث الأول عن الإطار العام للدراسة ويتناول المبحث ثاني: التعريف بالفساد ومحددات ربحية البنوك كما يتناول المبحث الثالث: تطور ربحية البنوك وظاهرة الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن ثم الخاتمة والتي تشتمل على النتائج.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة :-

أولا: أساسيات الدراسة:-

١-مشكلة الدراسة:

تعرض القطاع المصرفي للعديد من الاضطرابات بسبب الأزمات المالية العالمية التي مر بها العالم منذ الكساد الكبير عام ١٩٢٩، مرورًا بالأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وأزمة منطقة اليورو عام ٢٠٠٩، وأخيرًا الأزمة المالية العالمية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا المستجد. بالإضافة إلى ذلك، تعرضت العديد من البنوك مؤخرًا لغرامات نتيجة لممارسات متعلقة بالفساد والتلاعب بسعر الصرف، مما أثر على إفلاس بعض البنوك حول العالم. ومن المثير للدهشة أن هذه الأزمات حدثت في اقتصادات تتفاوت فيها درجات الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ومستويات الفساد. فقد أصبحت ظاهرة الفساد في القطاع المصرفي، على مدار السنوات، ظاهرة عالمية تؤثر على البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. يثير هذا الأمر سؤالاً هامًا :ما مدى تأثير الفساد على أداء الأنظمة المصرفية من حيث الربحية والاستقرار؟

٢-فرضية البحث:

يؤثر الفساد والحرية الاقتصادية على وربحية البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٣-أهداف البحث:

تهدف الدراسة الى مناقشة تطور ربحية القطاع المصرفى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وكذلك تطور معدلات الفساد في المنطقة وذلك بهدف تحليل وقياس العلاقة بين الفساد وربحية البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويمكن صياغة أهداف الدراسة في النقاط الثلاث التالية:

١ -تسليط الضوء على الفساد وكيف يؤثر على الأمم وإلى أي مدى يمكن أن تكون تكلفته هائلة على

الفرد والمجتمع والاقتصاد القومي.

٢ -تحسين فهم كيفية تأثير الفساد على أداء البنوك وبالتالي المساهمة في تصميم سياسات أفضل.

٣ -إبراز دور البنوك المهم في مكافحة الفساد وتشجيع الحرية الاقتصادية وأثره على النمو الاقتصادي للدولة.

٤-أهمية البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم استقصاء تجريبي عن دور الفساد في أداء البنوك المقاس بالربحية في دول

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعلى حد علمنا ، هذه هي أول دراسة شاملة تتناول هذه المتغيرات

خاصة في الإطار الزمني من عام ١٩٩٦حتى عام ٢٠٢١لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تمت معالجة الفساد بشكل صريح في العديد من الدراسات السابقة حول بلدان مختلفة مرتبطة بمتغيرات

مختلفة مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك ، لم يتم دراسة تأثيره على أداء البنوك من حيث ربحيتها

في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما تعتمد الدراسة على تطبيق مقاييس مختلفة للفساد

بالإضافة إلى مقاييس مختلفة لربحية البنوك كما سنحاول تغطية الفجوة التي وجدناها في الأدبيات الأخرى

والأدلة التجريبية لتغطية هذه المتغيرات في حالة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

٥- **منهجية البحث**:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي

٦- **حدود البحث**:

الحدود المكانية هي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع الاستدلال ببعض الدول خارج المنطقة المذكورة. والحدود الزمانية: ٢٠١٩-٢٠٢٣

٧-صعوبات الدراسة :

ثانيا: الدراسات السابقة

الدراسات السابقة:

الدراسة	أهداف الدراسة	الحدود الزمانية والمكانية	نتائج الدراسة
دراسة Deakin University Working Paper) (2008 بعنوان Determinants of Bank Profitability: Company-Level Evidence from Nigeria	سعت هذه الدراسة إلى تحديد المحددات المهمة لربحية البنوك.	خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤	- كشفت نتائج الدراسة أن حجم رأس المال وحجم المحفظة الائتمانية ومدى تركيز الملكية هي محددات مهمة على مستوى الشركات لربحية البنوك في نيجيريا. - حجم مطلوبات الودائع، وإنتاجية العمالة، وحالة تكنولوجيا المعلومات، والملكية، وتفاوت السيطرة والملكية، والانتماء الهيكلي؛ والعلاقة بين مخاطر البنك والربحية غير حاسمة.
دراسة (Ahmad, F 2013) بعنوان Corruption and Information Sharing as Determinants of Non-Loans Performing	التحقيق في تأثير الفساد على مستوى الاقتصاد والمستوى المؤسسي على القروض المتعثرة. تتناول هذه الدراسة أيضًا ارتباط تبادل المعلومات بين المودعين والمقرضين والمؤسسات المالية.	الدراسة تمت في دولة باكستان خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠.	- تشير النتائج إلى عدم وجود تأثير كبير للفساد على أداء القروض المتعثرة بسبب طبيعة البيانات المستخدمة. - ولكن كما تفيد الأدبيات، هناك تأثير كبير من الفساد في القروض المتعثرة، وبالتالي يمكن لبنك الدولة الباكستاني والبنوك التجارية أن يقللوا من مستوى القروض المتعثرة عن طريق الحد من فرص الممارسات الفاسدة باتباع قواعد ولوائح تخصيص الائتمان والإشراف والرقابة على القروض.

دراسة Mohamed Sami Ben Ali and) (Mosbah Mdhillat 2015 بعنوان Does corruption impede international trade? New evidence the MENA from the EU and countries هل الفساد يعيق التجارة الدولية؟ أدلة جديدة من الاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	تستخدم هذه الورقة نموذج تجارة الجاذبية لفحص تأثير الفساد على التجارة الثنائية لعينة من ٣٧ دولة تمثل منطقتين: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي.	خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٢	تقدم الدراسة أدلة على أن الفساد يؤثر سلبًا على التدفقات التجارية وأن السيطرة على الفساد تحسن التجارة. تشير المزيد من النتائج التقليدية إلى وجود تأثير إيجابي للانفتاح على حجم التجارة، مما يعكس الحاجة إلى التكامل الإقليمي.
دراسة Tudorel Toader, Mihaela, Ada) Alin Marius & Iuliana Popescu (٢٠١٨ Andrieș بعنوان Corruption and Banking Stability: Evidence from Emerging Economies الفساد والاستقرار المصرفي: أدلة من الاقتصادات الناشئة	تهدف إلى دراسة تأثير الفساد على الاستقرار المصرفي باستخدام بيانات من البنوك في الأسواق الناشئة.	٢٠٠٠ ـ ٢٠١٥	ـ يكشف التحليل أولاً أن انخفاض مستوى الفساد كان له تأثير إيجابي على استقرار البنوك، كما أنه مرتبط بخسائر ائتمانية أقل ونمو ائتماني أكثر اعتدالاً. ـ ثم يسلط الضوء على أهمية خصائص البنوك والبلد في تحديد الآثار غير المتكافئة للفساد على استقرار البنوك. ـ تشير النتائج إلى أن استقرار البنوك التي تعمل في بلد لم يعتمد قانون حوكمة الشركات أو ليس عضوًا في الاتحاد الأوروبي يتأثر أكثر بالفساد. أيضًا، في البلدان ذات المستويات الأعلى من الفساد، يمكن للبنوك زيادة استقرارها إذا طبقت ممارسات صارمة لحوكمة الشركات.
دراسة Mohamed Sami Ben Ali, Fredj) (Fhima, Ridha Nouira 2020 بعنوان How does corruption undermine banking stability? A threshold framework nonlinear	تقيّم هذه الدراسة تأثير الفساد على حدوث الأزمات المصرفية لعينة من ٣٨ دولة.	خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٧	ـ يزيد الفساد من احتمالية حدوث أزمات مصرفية. ـ الفساد يؤثر سلبًا على إقراض البنوك من خلال المخاطرة المفرطة وليس من خلال ربحيتها. ـ هناك علاقة بين الاستقرار المصرفي غير الخطي مع وجود نظامين للاستقرار المصرفي والفساد. ـ تقدم الدراسة دليلاً على أن الفساد يهم البلدان منخفضة الدخل أكثر من البلدان ذات الدخل المرتفع فيما يتعلق باستقرار أنظمتها المصرفية.
دراسة Dimitrios Asteriou, Keith) (Pilbeam, Iuliana Tomuleasa 2021 بعنوان The impact of corruption, economic freedom, regulation and bank profitability transparency on and bank stability: Evidence from the Eurozone area	تهدف الدراسة إلى دراسة مدى تأثير الفساد والحرية الاقتصادية وتنظيم البنوك والشفافية على ربحية البنوك واستقرارها باستخدام عينة من ٣٢٦ بنكًا من ١٩ دولة في منطقة اليورو.	الفترة الزمنية ٢٠٠٥–٢٠١٨	ـ الفساد والشفافية لهما تأثير سلبي على ربحية البنوك واستقرارها. ـ على النقيض من ذلك، فإنه كلما زادت الحرية الاقتصادية فإنها تعزز الربحية والاستقرار المصرفي. ـ تظهر النتائج أن اللوائح التنظيمية ترتبط بشكل إيجابي بربحية البنك وأن لها أثار دقيقة على الاستقرار. ـ تشير النتائج الإجمالية إلى أن المتغيرات محل الدراسة لها تأثير حساس للمقاييس الدقيقة المختارة لحساب الربحية والاستقرار المالي.

المبحث الثاني : الإطار النظرى للدراسة

الفساد هو ظاهرة معقدة ومنتشرة تترك آثارًا بعيدة المدى على المجتمعات والاقتصادات وأنظمة الحوكمة في جميع أنحاء العالم. حيث يهدد الثقة في المؤسسات العامة، ويشوه التنمية الاقتصادية، ويزيد ويديم التفاوت الاجتماعي. لذلك، فإن فهم

ظاهرة الفساد ودراستها منذ جذورها التاريخية قديمة الأزل مع إدراك دقيق لأبعادها وأنواعها وأسبابها ونتائجها أمر أساسي لوضع استراتيجيات فعالة لمكافحة هذه المشكلة الواسعة الانتشار. ولذا يتناول هذا المبحث تقديم مقدمة شاملة وعلمية دقيقة من خلال فحص الطبيعة المتعددة للفساد، مع التركيز على أنواعه وأسبابه ونتائجه وآثاره الواسعة على جوانب مختلفة من المجتمع، فهو في مختلف أشكاله، يشكل تهديدًا كبيرًا لنسيج المجتمعات.حيث يعرقل سيادة القانون، ويضعف المؤسسات الديمقراطية، ويحول دون التقدم الاجتماعي. فمن الرشوة والاختلاس إلى الواسطة والمحاباة، يظهر الفساد بأشكال متعددة، مفسدًا كل من القطاعين العام والخاص فيؤثر سلبا على النمو الاقتصادي عن طريق تحويل الموارد بعيدًا عن الاستثمارات الأساسية والخدمات العامة، معوقًا بذلك التنمية الشاملة للأمم كا سيتم تناوله في الصفحات القادمة.

١ـ الجذور التاريخية للفساد:

الفساد مشكلة مستمرة على مر التاريخ في العديد من المجتمعات والثقافات المختلفة، حيث له جذور تاريخية طويلة في الحضارات القديمة مثل اليونان وروما. فقد كان من الشائع في هذه المجتمعات بالنسبة للأشخاص الذين يشغلون مناصب عُليا في الدولة، استخدام نفوذهم من أجل الحصول على مكاسب شخصية أو تفضيل ذويهم وأصدقائهم. وبتتبع قضية الفساد تاريخياً نجد أنه تم مناقشة الفساد في الأدبيات القديمة في كتابات كلا من أرسطو وأفلاطون، اللذان تناولا قضية الفساد في الحكومة والمجتمع. أما فيما يتعلق بالأدب الحديث فإن أول عمل معروف يتناول الفساد بشكل مباشر تمت كتابته في أوائل القرن السادس عشر هو كتاب "الأمير" لنيكولو مكيافيلي، الذي نشر في عام ١٥٣٢ خلال فترة من الاضطرابات السياسية في إيطاليا وقد ناقش مكيافيلي دور الفساد في الحفاظ على السلطة، وجادل بأن بعض الأفعال غير الأخلاقية قد تكون ضرورية في تحقيق الأهداف السياسية .

٢ـ تعريف الفساد:

على الرغم من أن ظاهرة الفساد تم مناقشتها على نطاق واسع إلا أنه لا يوجد تعريف وحيد وفريد للفساد ، ومن المرجح أن الوصول إلى تعريف موحد و شامل وعالمي

للفساد مستحيل، فالفساد ظاهريا يبدو من الصعب ترويضه فهو ظاهرة تقوم بمقاومة أي عوامل تعمل على تغييرها، وبالتالي فهو ظاهرة معقدة للغاية ، وذلك لأن العالم متنوع جدا ، فبالتالي من الصعب الوصول إلى تعريف فريد وموحد ومقبول من الجميع.

فاعتمدت العديد من المنظمات الدولية بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، البنك الدولي، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي وغيرها، تعريفات مختلفة للفساد ، فضلاً عن برامج لمكافحة الفساد، وغالبًا ما يشترط لمساعدتهم للحكومات على التزام الحكومة باتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد وفيما يلي سنعرض تعريفات هذه المنظمات للفساد والتغيير الذي طرأ على هذه التعريفات منذ أن تم تبني تعريفات محددة للفساد من قبلهم :

١. "الفساد هو إساءة استخدام السلطة للحصول على منافع شخصية." - البنك الدولي ١٩٩٧
٢. "الفساد هو استغلال السلطة العامة للحصول على منافع شخصية." - الشفافية الدولية ١٩٩٨
٣. "الفساد هو استخدام المناصب العامة للحصول على منافع شخصية." – مجلة The Economist 1999
٤. "الفساد هو استخدام السلطة العامة أو الخاصة بشكل خاطئ للحصول على منافع شخصية، مما يؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات، ويشوه الأسواق، ويعرقل النمو الاقتصادي والتنمية." - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٢٠
٥. "الفساد هو إساءة استخدام السلطة الموكلة للحصول على فوائد شخصية، مما يقوض سيادة القانون والثقة العامة، ويعيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، ويشمل الاستخدام الخاطئ للنفوذ أو التأثير أو الموارد لصالح فرد أو مجموعة على حساب الآخرين، ويؤثر على الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة." - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٢٢

تعكس التعاريف المختلفة السابقة للفساد التي قدمتها مختلف المنظمات والمؤسسات تطوراً وتفصيلاً أكثر مع مرور الوقت، حيث تعتبر التعاريف الأقدم،

مثل تعريف البنك الدولي في عام ١٩٩٧ وتعريف الشفافية الدولية في عام ١٩٩٨، نسبياً قصيرة ومبسطة، حيث تركز على سوء استخدام السلطة أو النفوذ من أجل الحصول على مكاسب شخصية. ولكن مع مرور الوقت، أصبحت التعاريف أكثر تفصيلاً وأبرزت التأثيرات السلبية للفساد على المجتمع والاقتصاد، وفي العقود الأخيرة، تشير التعاريف الحديثة، مثل تعريف الأمم المتحدة في عام ٢٠٢١ وتعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية في عام ٢٠٢٢، إلى أن الفساد يقوض الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. تعكس هذه التعاريف الاعتراف المتزايد بأن الفساد ليس مجرد مسألة حصول الأفراد على مكاسب شخصية أو سوء استخدام السلطة، بل هو تهديد لأسس المجتمع والاقتصاد الصحيحين.

بشكل عام، يعكس تطور التعاريف للفساد مع مرور الوقت فهماً متزايداً للتأثيرات السلبية للفساد على المجتمع والاقتصاد على حد سواء. ومع ذلك، هناك بعض الفجوات في التعاريف. على سبيل المثال، تركز بعض التعاريف بشكل رئيسي على سوء استخدام السلطة للحصول على مكاسب شخصية، دون ذكر التأثيرات السلبية على الديمقراطية وحقوق الإنسان. في حين، تركز بعض التعاريف على التأثيرات السلبية للفساد، دون تقديم أمثلة محددة على السلوكيات الفاسدة. بالإضافة إلى ذلك، لا تميز بعض التعاريف بين الفساد العام والخاص، وهو ما يمكن أن يكون له ديناميكية وتأثيرات مختلفة.

وفي الخلاصة، على الرغم من أن تعاريف الفساد تطورت وأصبحت أكثر تفصيلاً وتعبيراً عن فهم متزايد للتأثيرات السلبية للفساد على المجتمع والاقتصاد، إلا أن هناك مجال للتحسين وزيادة الدقة في تعريف هذه الظاهرة المعقدة ومتعددة الجوانب.

كان التركيز في السابق بشكل رئيسي على الفساد في القطاع العام، واليوم، يتم الاعتراف بأن الفساد يمكن أن يؤثر على جميع القطاعات ومجالات الحياة.

٣- أشكال الفساد:

يتخذ الفساد أشكالًا مختلفة، منها : **الفساد السياسي**: وهو استخدام السلطة السياسية أو الدبلوماسية أو العسكرية لتحقيق مصالح شخصية، ويمكن أن يشمل ذلك

الرشوة والتحيز والاستغلال وغيرها من الأشكال .

أما **الفساد الإداري**: هو استغلال السلطة الإدارية لتحقيق مصالح شخصية .

والفساد الاقتصادي: هو إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة داخل النظام الاقتصادي. فهو مثل الفيروس الذي يصيب الأداء الصحي للاقتصاد، ويسبب مجموعة واسعة من المشاكل التي تعرقل عجلة الاقتصاد والتنمية حيث يشمل استخدام الأموال بطرق غير قانونية أو غير شرعية، ويمكن أن يشمل ذلك الاحتيال والتزوير والتلاعب بالحسابات وغسل الأموال. فتُعد الرشوة شكل من أشكال الفساد الاقتصادي من حيث عرض أو تلقي شيء ذي قيمة (أموال، خدمات، هدايا) للتأثير على قرار أو إجراء بطريقة تفيد المانح ، فيؤدي ذلك إلى تشوه المنافسة في السوق، ورفع الأسعار، وتقلل من جودة السلع والخدمات، وتعرقل الابتكار، مما يؤدي إلى تثبيط الاستثمار.

ومن أشكال الفساد الاقتصادي اختلاس الأموال أو الأصول العامة لتحقيق مكاسب شخصية والذي بدوره يساهم في تقليل الموارد المتاحة للخدمات العامة، وزيادة الدين الحكومي، وإضعاف ثقة الجمهور في المؤسسات، وإعاقة النمو الاقتصادي. ويشمل ذلك أيضا التهرب الضريبي حيث يمثل شكلا من أشكال الفساد الاقتصادي والذي يشمل تجنب أو تخفيض الالتزامات الضريبية بشكل غير قانوني من خلال أساليب مختلفة مثل إخفاء الدخل، أو عدم الإبلاغ عن الأرباح، أو استخدام حسابات خارجية فيؤدي ذلك إلى تقليل الإيرادات الحكومية المخصصة للخدمات العامة، وزيادة عدم المساواة، وتقويض الثقة في النظام الضريبي، وتثبيط الاستثمار والنمو الاقتصادي. ونخلص مما سبق إلى أن الفساد قد يحدث على مستوى عال والذي ينطوي على مبالغ كبيرة من المال وأفراد ذوي نفوذ وسلطة وهناك فساد يشمل التفاعلات اليومية مع المسؤولين، مثل الرشاوى مقابل خدمات بسيطة.

٤- **آليات الفساد** :

تتنوع آليات الفساد وتختلف بحسب المجالات والأنشطة المختلفة، ويتم استخدامها بصور مختلفة لتحقيق المصالح الشخصية على حساب المصالح العامة.

حيث تؤدي إلى تفشي الفقر والظلم والاستبداد وتدهور المؤسسات والمنظومات الحكومية والاقتصادية. وبالتالي يشكل الفساد خطرًا على المجتمعات والاقتصادات والدول، ولذلك، يجب مكافحة الفساد والعمل على تطوير آليات وأدوات فعالة للحد منه والقضاء عليه.

يمكن أن يكون من الصعب في بعض الأحيان التمييز بين أشكال الفساد وآلياته، لأنها تتداخل بشكل كبير. ومع ذلك، يمكن القول بأن أشكال الفساد تشير إلى أنواع مختلفة من الفساد، في حين تشير آليات الفساد إلى الطرق التي يتم بها تنفيذ الفساد. وبشكل عام، يمكن تصنيف أشكال الفساد على أنها "ما" يتم به تنفيذ الفساد، بينما يمكن تصنيف آليات الفساد على أنها "كيفية" تنفيذ الفساد. على سبيل المثال، يمكن تصنيف الفساد المالي كشكل من أشكال الفساد، بينما يمكن تصنييف آليات الفساد المالي على أنها الرشوة، والتلاعب بالمناقصات، وغسل الأموال، وغيرها من الطرق التي يتم بها الاحتيال على المال العام أو الخاص. وبالمثل، يمكن تصنيف الفساد الإداري كشكل من أشكال الفساد، بينما يمكن تصنيف آليات الفساد الإداري على أنها الوظائف الوهمية، والتوظيف السياسي، والتعيينات غير المنصفة، وغيرها من الطرق التي يتم بها استغلال السلطة أو النفوذ لتحقيق مكاسب شخصية. ولكن في العمل الفعلي، يمكن أن تتداخل أشكال الفساد وآلياتها بشكل كبير، حيث يمكن أن يتم تنفيذ أشكال مختلفة من الفساد باستخدام آليات متعددة، مما يجعل من الصعب تحديد حدود دقيقة بينهما. ولذلك، يجب على المحققين والمسؤولين عن مكافحة الفساد فهم كلا من آليات وأشكال الفساد بشكل جيد، وتحديد الأشكال والآليات التي يتم بها تنفيذ الفساد، وتصميم استراتيجيات فعالة للحد منه ومعالجته.

وتعني آليات الفساد (Corruption Mechanisms) الأدوات والأساليب التي يتم استخدامها لتنفيذ أعمال الفساد والتي تشمل عدة أشكال وأنواع سيتم مناقشة أهمها فيما يلي:

- **الرشوة:** وهي إعطاء أو تلقي أموال أو هدايا أو خدمات أخرى لتحقيق مصالح شخصية أو الحصول على خدمات أو معاملات تجارية تعد أفضل من غيرها.

- الاحتيال: وهو استخدام الخداع أو الكذب لتحقيق مكاسب غير مشروعة، مثل الانتحال أو التزوير أو التلاعب بالمعاملات.
- المعاملات الخفية: وهي المعاملات التي يتم إجراؤها خارج نطاق الرصد العام والشفافية، وتشمل ذلك الاتفاقيات غير المعلنة والصفقات المخفية وتداول معلومات سرية.
- التحيز: وهو منح المعاملات والفرص والموارد لأشخاص معينين على حساب الآخرين، ويشمل ذلك التمييز بين الأفراد بناءً على عوامل مثل الجنس أو العرق أو الدين أو الطبقة الاجتماعية
- الاستغلال: وهو استغلال السلطة أو النفوذ لتحقيق مصالح شخصية، ويشمل ذلك استخدام الوظائف الحكومية أو الشركات أو المؤسسات الخاصة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة
- الإفلات من العقاب: وهو تجاهل أو تخفيف العقوبات المفروضة على الأفراد المتورطين في أعمال الفساد.
- الحصانة: وهي منح الحصانة القانونية لبعض الأفراد أو المؤسسات أو الدول، والتي تسمح لهم بتجاوز القوانين واللوائح بدون أي عواقب.
- عدم التحقق أو التحقق الضعيف: وهو عدم إجراء تحقيقات كافية في الشبهات المتعلقة بالفساد، أو تقديم تقارير غير كاملة أو ضعيفة عن نتائج التحقيقات
- التشويش والتضليل: وهو استخدام الأخبار المضللة والتشويش على الرأي العام لتضليل الجمهور وإخفاء الفساد.
- الفساد عبر الحدود: وهو استخدام الفساد لتحقيقمكاسب شخصية عبر الحدود الوطنية، ويمكن ذلك عن طريق التلاعب في التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية واستغلال الموارد الطبيعية في الدول الفقيرة.

٥- محددات ربحية البنوك وأثرها على الاقتصاد القومي

تلعب البنوك دورًا حيويًا في القطاع المالي في الدول، من خلال توفير التمويل، الوساطة المالية، الحفاظ على الاستقرار المالي، إدارة المخاطر، التمويل

الدولي والتجارة الخارجية، والابتكار التكنولوجي. فتساهم هذه الأدوار في تعزيز النمو الاقتصادي، توفير فرص الاستثمار، وتحقيق الاستقرار المالي للأفراد والشركات. وبالتالي تعد ربحية البنوك أحد المحددات الرئيسية لنجاح واستقرار القطاع المصرفي، وتلعب دورًا حاسمًا في تطور الاقتصاد القومي في العالم بشكل عام و في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل خاص. فتعتبر البنوك المربحة أكثر قدرة على تمويل الأنشطة الاقتصادية وتوفير الائتمان للشركات والأفراد، مما يدفع بنمو الاستثمار والتنمية الاقتصادية.وبالتالي فإن تحقيق ربحية مستدامة يعزز ثقة المستثمرين والعملاء في البنوك، مما يحفز التدفقات المالية ويعزز الاستقرار المالي في المنطقة مما يساهم في تعزيز التجارة والاستثمار وتطوير الأسواق المالية.

تعمل كذلك البنوك على تعزيز الابتكار والتكنولوجيا المالية، فتحقيق ربحية جيدة تمكّن البنوك من الاستثمار في الابتكار وتطوير التكنولوجيا التي تساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وتبسيط العمليات، وتحقيق التوفير في التكاليف، وتعزيز الأمان والحماية مما يمكنها من تقديم خدمات مصرفية متطورة ومبتكرة، مثل التطبيقات المصرفية عبر الهاتف المحمول والدفع الإلكتروني، مما يعزز الاستدامة والتنافسية في القطاع المصرفي وتشجيع الاستثمار.

وبالتالي يمكن تلخيص الأهداف الأساسية لهذا المبحث هي كالتالي:

- فهم القطاع المصرفي ودوره الفعال في الاقتصاد
- تسليط الضوء على أنواع المؤسسات المالية
- دراسة ربحية البنوك وأهم محدداتها

يلعب القطاع المصرفي دوراً حاسماً في الاقتصاد، فيما يلي استكشاف متعمق مبسط لدور القطاع المصرفي في الاقتصاد:

- تنظيم المدخرات
- توفير الائتمان
- تنفيذ السياسة النقدية
- تسهيل نظام الدفع

- إدارة المخاطر
- الوساطة وتخصيص رأس المال
- الاستقرار الاقتصادي وإدارة الأزمات
- الشمول المال
- التنمية الاقتصادية

٦- **ربحية البنوك:**

تشير الربحية المصرفية إلى قدرة البنك على تحقيق أرباح من أنشطته المصرفية الأساسية. وهو يمثل الأداء المالي والنجاح للبنك في استخدام موارده لتوليد الدخل والعوائد لمساهميه.

تعد الربحية مؤشرًا رئيسيًا على الصحة المالية للبنك وكفاءته واستدامته.

في سياق الأعمال المصرفية، يتم قياس الربحية عادة من خلال تقييم الدخل الذي يحققه البنك مقارنة بنفقاته وأصوله ورأس ماله. فيتم استخدام نسب ومؤشرات مالية مختلفة لتقييم ومقارنة ربحية البنوك، مثل صافي هامش الفائدة، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ونسبة كفاءة التشغيل.

يستطيع البنك الرابح إدارة إيرادات الفوائد بشكل فعال، والتحكم في نفقاته التشغيلية، وتخصيص موارده بطريقة تولد أرباحًا مستدامة. وهو يدل على قدرة البنك على جذب العملاء والاحتفاظ بهم، وإقراض الأموال واستثمارها بشكل فعال، وإدارة المخاطر، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر.

تسمح الربحية المرتفعة للبنوك ببناء احتياطيات رأس المال وتوسيع العمليات والاستثمار في التقنيات والمنتجات الجديدة. كما أنه يعزز قدرتها على تحمل الانكماش الاقتصادي واستيعاب الخسائر والوفاء بالمتطلبات التنظيمية. فالبنوك المربحة في وضع أفضل لجذب المستثمرين، والحفاظ على التصنيفات الائتمانية، وتوفير الاستقرار للنظام المالي.

ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنه ينبغي تقييم الربحية المصرفية جنبًا إلى جنب مع

عوامل أخرى مثل إدارة المخاطر والسيولة والامتثال للمتطلبات التنظيمية.والجدير بالذكر أنه قد لا توفر مقاييس الربحية وحدها تقييماً شاملاً للأداء المالي العام للبنك.

محددات ربحية البنوك:

كما ذكرنا سابقاً يتحمل النظام المالي مسؤولية تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال سد الفجوة بشكل فعال بين مدخرات المودعين واستثمارات المقترضين. فتعمل البنوك كعامل حاسم لتشجيع الاستثمارات التجارية، بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الأزمات المالية العالمية أن البنوك يمكنها إما تقليل أو زيادة تأثير الصدمات المالية على الاقتصاد اعتمادًا على حالتها واستقرارها وأدائها العام. تعبتر ربحية البنوك مصدرا من مصادر الاستقرار المالي وسبب من أسباب التوسع الاقتصادي، فالاستقرار المالي يتحقق من خلال وسطاء ماليين يتمتعون برأس مال كاف وأرباح محتجزة، والتي تعد بدورها عنصرا مهما في رأسمال البنوك بالاعتماد على قدرة البنك على تجنيب الأرباح.

وعليه يمكن قياس ربحية البنوك باستخدام نسب ومؤشرات مالية مختلفة. فيما يلي بعض المقاييس الشائعة الاستخدام لربحية البنوك:

١- **صافي هامش الفائدة Net Interest Margin (NIM)** : يقيس الفرق بين دخل الفائدة للبنك ومصروفات الفائدة بالنسبة إلى أصوله المدرة للفائدة. وهو يعكس قدرة البنك على توليد الدخل من أنشطة الإقراض والاستثمار الأساسية. فيقيس صحة البنك وكفاءته في النشاط التقليدي المتمثل في تخزين الودائع وتقديم القروض. وقامت الأدبيات الواسعة بتحليل العناصر التي تحدد هامش صافي الفائدة، والذي يمثل قدرة البنك على تحديد سعر القروض فوق نفقات الفائدة. يتم استخدام NIM لمقارنة ربحية البنوك داخل الصناعة ومع مرور الوقت. فهو يساعد على تقييم قدرة البنك على توليد الدخل من أصوله المدرة للفائدة ويقدم نظرة ثاقبة حول كفاءته واستراتيجيات التسعير.

مؤشر الربحية الأساسي: يعتبر صافي هامش الربح مؤشرًا أساسيًا للربحية لأنه يركز على الأنشطة المرتبطة بالفائدة والتي تشكل أساس توليد إيرادات البنك. وهو يعكس قدرة البنك على كسب الفارق بين الفائدة التي يتلقاها على الأصول والفائدة التي يدفعها على الالتزامات. وبشكل عام، يعد صافي هامش الفائدة مقياسًا حاسمًا لربحية البنوك التي تقيم الفارق بين إيرادات الفوائد ونفقات الفائدة. ومع ذلك، فمن المهم النظر في صافي هامش الفائدة جنبًا إلى جنب مع مقاييس وعوامل الربحية الأخرى للحصول على فهم شامل للأداء المالي للبنك.

٢- **العائد على الأصول** : **Return on Assets (ROA)** يحسب العائد على الأصول صافي دخل البنك كنسبة مئوية من إجمالي أصوله. يشير إلى مدى كفاءة البنك في استخدام أصوله لتحقيق الأرباح .فهو نسبة مالية تيمثل صافي الدخل الناتج عن البنك كنسبة مئوية من متوسط إجمالي أصوله خلال فترة محددة.

- **صيغة حساب ROA هي كما يلي:** العائد على الأصول = (صافي الدخل / متوسط إجمالي الأصول) * ١٠٠
- **مقارنة الأداء:** يسمح العائد على الأصول بإجراء مقارنات هادفة للأداء عبر البنوك، لأنه يمثل مقياسًا موحدًا للربحية يأخذ في الاعتبار الاختلافات في أحجام الأصول. وهي تمكن أصحاب المصلحة، مثل المستثمرين والمنظمين والمحللين، من تقييم ومقارنة ربحية البنوك المختلفة داخل نفس الصناعة.
- **تقييم الكفاءة:** غالبًا ما يُستخدم العائد على الأصول كمؤشر للكفاءة، مما يعكس مدى فعالية استخدام البنك لأصوله لتوليد الأرباح. فتشير قيم العائد على الأصول الأعلى إلى استخدام أفضل للأصول والكفاءة التشغيلية، في حين قد تشير القيم المنخفضة إلى عدم الكفاءة في إدارة الأصول أو توليد الدخل.
- **الحساسية للمخاطر وجودة الائتمان**: يتضمن العائد على الأصول تأثيرات المخاطر وجودة الائتمان على ربحية البنك. ويأخذ في الاعتبار تأثير مخصصات خسائر القروض والأصول المتعثرة، والتي تؤثر بشكل مباشر على صافي دخل

البنك. البنوك التي تتمتع بجودة ائتمانية أعلى وممارسات أفضل لإدارة المخاطر تظهر عمومًا عائدًا على الأصول أعلى.

- **تحليل الاتجاه**: يعد العائد على الأصول مفيدًا لتحليل الاتجاه بمرور الوقت، مما يسمح بتقييم أداء ربحية البنك وتحديد التغييرات المحتملة في صحته المالية. ومن خلال مقارنة العائد على الأصول عبر فترات زمنية مختلفة، يمكن لأصحاب المصلحة تقييم مدى اتساق واستدامة ربحية البنك.
- **الاختلافات الصناعية والإقليمية:** من المهم مراعاة الاختلافات الصناعية والإقليمية عند تحليل العائد على الأصول. يمكن أن تختلف ديناميكيات الربحية عبر القطاعات والمناطق المصرفية بسبب الاختلافات في ظروف السوق والبيئات التنظيمية ونماذج الأعمال. وينبغي إجراء مقارنات العائد على الأصول في نفس السياق لضمان تفسيرات ذات معنى.
- **القيود والاعتبارات:**

١- عدم وجود تعديل للمخاطر
٢- تجاهل تكاليف التمويل
٣- عدم الاهتمام بالدخل من غير الفوائد
٤- تأثيرات التضخم وتقييم الأصول
٥- اختلافات الصناعة والحجم
٦- الفارق الزمني والتركيز على المدى القصير

٣-العائد على حقوق المساهمين : ROE

صيغة حسابه: يتم حساب العائد على حقوق المساهمين في الأعمال المصرفية عن طريق قسمة صافي الدخل المنسوب إلى المساهمين العاديين على متوسط حقوق المساهمين وضرب النتيجة في ١٠٠ للتعبير عنها كنسبة مئوية. صيغة حساب العائد على حقوق المساهمين في الخدمات المصرفية هي كما يلي:

العائد على حقوق المساهمين = (صافي الدخل / متوسط حقوق المساهمين) * ١٠٠:

حيث: يوفر العائد على حقوق المساهمين في الأعمال المصرفية نظرة ثاقبة لقدرة

البنك على تحقيق أرباح من الأسهم المستثمرة من قبل المساهمين. فيشير العائد على حقوق الملكية الأعلى إلى ربحية أفضل واستخدام فعال لاستثمارات المساهمين، كما يوضح أن البنك يحقق عائدًا أعلى لكل وحدة من وحدات رأس المال. وعلى العكس من ذلك، يشير انخفاض عائد حقوق المساهمين إلى ربحية أقل أو استخدام أقل كفاءة للاستثمارات في الأسهم.

الخلاصة: يقف القطاع المصرفي كركيزة أساسية لأي اقتصاد حديث، حيث يلعب دورًا حاسمًا في تسهيل المعاملات المالية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وضمان الاستقرار. ومن خلال العمل كوسطاء بين المدخرين والمقترضين، تقوم البنوك بتوجيه الأموال نحو الاستثمارات الإنتاجية، وتغذية المشاريع الريادية، ودفع النشاط الاقتصادي العام. وإلى جانب وظيفته الأساسية، يشمل القطاع المصرفي مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية:

- البنوك التجارية: تقدم هذه المؤسسات خدمات الودائع والقروض التقليدية، وتشكل العمود الفقري للقطاع، حيث تخدم الأفراد والشركات والحكومات.
- بنوك الاستثمار: متخصصة في تسهيل جمع رأس المال وعمليات الدمج والاستحواذ، وتلعب دوراً حيوياً في تمويل الشركات وتطوير السوق.
- البنوك المركزية: تعمل كسلطات نقدية، فهي تنظم عرض النقود، وتتحكم في أسعار الفائدة، وتضمن استقرار النظام المالي.
- المؤسسات المتخصصة: من الاتحادات الائتمانية التي تركز على الإقراض المجتمعي إلى شركات التأمين التي تدير المخاطر، تساهم مجموعة واسعة من المؤسسات المتخصصة في النظام البيئي المالي.

وتتأثر الربحية، وهي مؤشر رئيسي لسلامة القطاع المصرفي، بعوامل متنوعة:

- بيئة أسعار الفائدة: إن الفوارق الأوسع بين أسعار الاقتراض والإقراض تترجم بشكل عام إلى أرباح أعلى.
- جودة الائتمان: تعد إدارة حالات التخلف عن سداد القروض والحفاظ على محفظة قروض سليمة أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الربحية المستدامة.

- الكفاءة التشغيلية: تساهم إدارة التكلفة والاستفادة من التكنولوجيا في تحقيق الربحية من خلال تقليل النفقات.
- النمو الاقتصادي: يؤدي الاقتصاد المزدهر بشكل عام إلى زيادة الطلب على القروض وتحسين الدخل المصرفي.
- البيئة التنظيمية: تعمل الأنظمة المستقرة والتي يمكن التنبؤ بها على تعزيز ثقة المستثمرين ودعم الممارسات المصرفية السليمة.

فالدور الأساسي الذي يلعبه القطاع المصرفي في الاقتصاد يظل غير منقوص. ومن خلال التعرف على أشكاله المتنوعة، وفهم محددات الربحية، والتكيف مع المناظر الطبيعية المتغيرة، يستطيع القطاع المصرفي أن يستمر في العمل كمحرك قوي للنمو الاقتصادي والاستقرار، ودفع الرخاء للأفراد والأمم على حد سواء.

المبحث الثالث : تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد

إن طبيعة ظاهرة الفساد المعقدة والمتشابكة مثلت تحدياً هائلاً للدول في جميع أنحاء العالم، وهذه الطبيعة المعقدة لظاهرة الفساد جعلت كلا من العلماء والباحثين وصانعي القرار في حالة بحث مستدام عن سبل وأدوات لمكافحته والحد من نتائجه السلبية على المجتمع والاقتصاد على حد سواء داخل منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط وخارجها ، وعليه يتناول هذا المبحث بشكل تحليل مقارن، الأوجه المتعددة لجهود مكافحة الفساد من خلال فحص تجارب دول مختارة سواء في داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثل الأدرن والإمارات أو خارجها لتشمل سنغافورة وهونغ كونغ ورواندا وغيرهم ، وذلك من خلال التدقيق في نجاحاتها وإخفاقاتها والعوامل الأساسية التي تشكل مساراتها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على تعقيدات وفوارق الفساد والتخفيف من حدته، وذلك من خلال استكشاف دقيق لدراسات متنوعة من باحثين في دول مختلفة وذلك بهدف تحديد القواسم المشتركة وأفضل الممارسات والعوامل السياقية التي تؤثر على فعالية مبادرات مكافحة الفساد.

وفي نهاية المطاف، نسعى في هذا المبحث إلى المساهمة في الحد من ظاهرة الفساد وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم ممارسات مكافحة الفساد التي تم تبنيها

من دول مختلفة من أجل توفير رؤى عملية لصناع السياسات ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية الدوليين وهم يتنقلون عبر تحديات بناء مجتمعات أكثر شفافية ومساءلة وعدالة. وذلك من خلال فهم نجاحات وإخفاقات الآخرين، والذي يؤدي إلى تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لمكافحة الفساد وتعزيز التنمية المستدامة والإقرار بأهمية التعاون الدولي.

أولاً تجارب مكافحة الفساد داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تراقب منظمة الشفافية الدولية الدول فيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد لديها. وفي كل عام، تحاول الدول تحسين ترتيبها. تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول قد نجحت في تحسين ترتيبها من خلال زيادة درجة مدركات الفساد. وقد درس العلماء هذه الدول دراسة أكثر تفصيلًا. وكانت استراتيجياتهم لمكافحة الفساد على المستويين الجزئي والكلي بمثابة مبادرة للعديد من الدول لبدء تطبيق كافة الإجراءات التي من شأنها تحسين ترتيبهم كذلك. فوفقًا لدراسة علي وآخرون (٢٠١٦)[1]، واجهت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات كبيرة في مكافحة الفساد، ولكن حققت بعض الدول نجاحات ملحوظة وتعتبر هذه الدول بمثابة مثال يحتذى به للدول الأخرى. وقد أحرزت العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقدمًا ملحوظًا في معالجة الفساد من خلال مختلف الإصلاحات والمبادرات والتغييرات المؤسسية. وتوضح قصص النجاح هذه أنه من الممكن مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالحوكمة من خلال الإرادة السياسية والمؤسسات القوية والتدابير الفعّالة لمكافحة الفساد. وتعتبر دولة تونس إحدى الدول التي حققت نجاحًا في مكافحة الفساد. ففي أعقاب الربيع العربي في عام ٢٠١١، شرعت تونس في مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تهدف إلى معالجة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة. وأنشأت الدولة مؤسسات لمكافحة الفساد، مثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، للتحقيق في قضايا الفساد ومقاضاة مرتكبيها. كما أصدرت دولة تونس قوانين وأنظمة شاملة

[1] Ali, M. S. B., & Saha, S. (2016). Corruption and economic development. Economic Development in the Middle East and North Africa, 133-154.

لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة. وقد أدت هذه الجهود إلى تحسين ترتيب تونس في مؤشر مدركات الفساد العالمي، وقد تم الاعتراف بها دوليًا باعتبارها دولة تتخذ خطوة إيجابية نحو مكافحة الفساد.

ثانيا: تطور ربحية البنوك في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

١-ربحية البنوك في مصر

لعب البنك المركزي المصري دورًا محوريًا في تشكيل المشهد المصرفي المصري والإشراف على ربحية مؤسساته المالية. وعلى مر السنين، نفذ البنك المركزي المصري سياسات ولوائح مختلفة لتعزيز مرونة القطاع وتعزيز النمو المستدام. وبالنظرإلى الاتجاهات والتطورات الرئيسية فيمكن رصدها في النقاط التالية:

١. الإصلاحات الاقتصادية: ساهمت الإصلاحات الاقتصادية التي أجراها البنك المركزي المصري، بما في ذلك تحرير سعر الصرف وإدخال إطار مرن للسياسة النقدية، في خلق بيئة اقتصادية أكثر استقرارًا ويمكن التنبؤ بها. وقد أثر هذا بشكل إيجابي على ربحية القطاع المصرفي.
٢. الشمول المالي: عمل البنك المركزي المصري بنشاط على تعزيز الشمول المالي، مما أدى إلى زيادة الوصول إلى الخدمات المصرفية لشريحة أكبر من السكان. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الطلب على القروض ونمو الودائع، مما عزز ربحية البنوك.
٣. الإطار التنظيمي: نفذ البنك المركزي المصري أطرًا تنظيمية قوية لضمان سلامة ومتانة النظام المصرفي. تتضمن هذه اللوائح متطلبات كفاية رأس المال ونسب السيولة ومعايير إدارة المخاطر، والتي ساعدت في تخفيف المخاطر وتعزيز الربحية.
٤. التحول الرقمي: شجع البنك المركزي المصري البنوك على تبني التقنيات الرقمية لتحسين الكفاءة وخفض التكاليف وتعزيز تجربة العملاء. وقد أدى ذلك إلى زيادة الدخل غير المرتبط بالفائدة وتحسين الربحية.
٥. العوامل الاقتصادية الكلية: تؤثر الصحة العامة للاقتصاد المصري، بما في ذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة، بشكل كبير على

ربحية البنوك. وعادة ما تكون فترات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم لصالح القطاع المصرفي.

وتعتبر دولة الإمارات نموذجًا فريدًا في التنمية الاقتصادية، حيث استطاعت تحويل اقتصادها من الاعتماد على النفط إلى اقتصاد متنوع يعتمد على القطاعات المختلفة، مثل السياحة والتجارة والخدمات المالية. هذا التحول يجعل دراسة النظام المصرفي فيها مهمة لفهم كيفية دعم البنوك للنمو الاقتصادي المستدام. يتمتع القطاع المصرفي في الإمارات بسمعة قوية، ويضم مجموعة من البنوك المحلية والدولية. هذا التنوع يوفر فرصًا لدراسة كيفية تعامل هذه البنوك مع التحديات والفرص في بيئة متغيرة. فشهد النظام المصرفي الإماراتي ثورة في التحول الرقمي، حيث تستثمر البنوك في تكنولوجيا المعلومات والخدمات المصرفية الإلكترونية. فعلى الرغم من التقلبات الاقتصادية العالمية، استطاعت الإمارات الحفاظ على استقرار نسبي في نظامها المالي. يساهم هذا الاستقرار في تقديم دروس قيمة حول إدارة المخاطر والأزمات المالية. فتوفر الإمارات إطارًا تنظيميًا حديثًا يدعم الابتكار والتنافسية في القطاع المصرفي. دراسة هذا الإطار تساعد في فهم كيف يمكن للدول الأخرى تحسين أنظمتها المالية.كما تعتبر الإمارات مركزًا ماليًا مهمًا في المنطقة، وتجذب استثمارات كبيرة من دول مختلفة. فهم كيفية عمل النظام المصرفي في الإمارات يمكن أن يساعد في تحليل تأثيره على الاقتصاديات الإقليمية والدولية. وعلى الرغم م تعرض النظام المصرفي الإماراتي لضغوط خلال الأزمات، مثل جائحة كوفيد-١٩، فقد أظهر مرونة وقدرة على التكيف .

٢- **مقارنة بين ربحية البنوك في مصر والإمارات العربية المتحدة:** إن تسليط الضوء على ربحية النظام المصرفي في الإمارات ومقارنته بنظيره المصري توفر رؤى قيمة حول الابتكار والتطور الاقتصادي وإدارة المخاطر، مما يجعلها موضوعًا جذابًا وضروريًا للبحث والدراسة في المجالات الاقتصادية والمالية.

Table 1: Return on Equity (ROE) Comparison

Year	Egypt ROE (%)	UAE ROE (%)	Difference (%)
2019	18.7	11.0	+7.7
2020	18.7	4.7	+14.0
2021	21.0	7.0	+14.0
2022	21.0	13.0	+8.0
2023*	21.6	14.4	+7.2

Table 2: Return on Assets (ROA) Comparison

Year	Egypt ROA (%)	UAE ROA (%)	Difference (%)
2019	1.1	1.6	-0.5
2020	1.1	0.7	+0.4
2021	1.3	1.0	+0.3
2022	1.3	1.8	-0.5
2023*	1.5	2.0	-0.5

Table 3: Interest Margin Metrics

Year	Egypt NIM (%)	UAE Interest Margin to Gross Income (%)
2019	3.4	67.9
2020	3.4	68.5
2021	4.3	64.5
2022	4.3	72.7
2023*	3.8	74.7

*Note: 2023 data for Egypt is as of June 2023

وبتحليل شامل لأداء القطاع المصرفي في مصر والإمارات العربية المتحدة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٣، كشف التحليل الشامل لأداء القطاع المصرفي في مصر والإمارات العربية المتحدة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٣ عن أنماط مميزة ومواقف استراتيجية مختلفة في مجال الخدمات المصرفية الإقليمية. أظهر القطاع المصرفي المصري مرونة ونمواً ملحوظين، حيث ارتفع معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)بشكل ثابت من ١٨.٧٪ في عام ٢٠١٩ إلى ٢١.٦٪ في عام ٢٠٢٣. وكان هذا الأداء الثابت ملحوظًا بشكل خاص خلال فترة جائحة كوفيد-١٩، حيث حافظ القطاع على استقراره بينما شهدت أسواق أخرى تقلبات. في المقابل، أظهر القطاع

المصرفي الإماراتي أداءً أكثر تقلبًا، حيث تراوح معدل العائد على حقوق المساهمين بين ٤.٧٪ و ١٤.٤٪، وشهد انخفاضًا حادًا خلال الجائحة قبل أن يحقق انتعاشًا قويًا.

معدل العائد على الأصول:(ROA)

تروي مقاييس معدل العائد على الأصول قصة تكميلية. أظهرت البنوك المصرية تحسنًا ثابتًا من ١.١٪ إلى ١.٥٪ بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٣، تتميز بنمو تدريجي ولكنه ثابت وتقلب أقل. في حين شهدت البنوك الإماراتية تقلبًا أكبر، إلا أنها حافظت على معدلات ROAأعلى بشكل عام تتراوح بين ٠.٧٪ و ٢.٠٪، مما يدل على كفاءة أعلى في استخدام الأصول على الرغم من تقلبات السوق. يعكس هذا الاختلاف في مقاييس الأداء الاختلافات الهيكلية الأساسية في نماذج أعمالها المصرفية.

هامش الفائدة:

يلقي تحليل هامش الفائدة مزيدًا من الضوء على هذه الاختلافات. شهدت البنوك المصرية تحسنًا في هامش الفائدة الصافي من ٣.٤٪ إلى ٣.٨٪، مع وصول الذروة إلى ٤.٣٪ خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢. ومع ذلك، أظهرت البنوك الإماراتية هوامش أعلى بشكل عام مقارنة بالإيرادات الإجمالية، حيث تحسنت بشكل كبير من ٦٧.٩٪ في عام ٢٠١٩ إلى ٧٤.٧٪ في عام ٢٠٢٣، وإن كان ذلك مع مزيد من التقلبات في اتجاهها الصعودي.

العوامل المؤثرة:

تتجذر العوامل الكامنة وراء هذه الأداءات في السياق الاقتصادي الفريد لكل دولة. يستفيد القطاع المصرفي المصري من بيئة أسعار الفائدة المرتفعة، والتركيز القوي على السوق المحلية، والسياسات المصرفية المحافظة، على الرغم من أنه يواجه تحديات من تراجع العملة والإصلاحات الاقتصادية الجارية. يستفيد القطاع المصرفي الإماراتي من وجوده الدولي القوي، ويستفيد من جهود تنويع الاقتصاد، ويقود في مجال تبني التكنولوجيا، مع إدارة التحديات المتعلقة بتقلبات السوق العالمية واعتمادها على أسعار النفط.

التحديات والفرص:

يجب فهم أداء القطاع المصرفي المصري في سياق الإصلاحات الاقتصادية والتحديات الكبيرة، بما في ذلك تعويم العملة، وإصلاحات الدعم، وتعديلات السياسة النقدية. إن موقع البلاد الاستراتيجي كبوابة بين أفريقيا والشرق الأوسط، على الرغم من فوائده، يعرض أيضًا قطاعها المصرفي لتقلبات إقليمية. وهذا استدعى اتباع نهج أكثر تحفظًا، مما ساهم في مرونة القطاع ولكن ربما حد من فرص النمو. في المقابل، يعمل القطاع المصرفي الإماراتي في إطار اقتصادي أكثر تطوراً، مستفيدًا من مستويات السيولة المرتفعة والتكامل الدولي القوي. مكّن موقعها الاستراتيجي في الخليج واستقرارها السياسي ودورها كمركز مالي عالمي بنوكها من تطوير عمليات متطورة والحفاظ على كفاءة أعلى في استخدام الأصول. أدت السياسة النقدية الإماراتية، المرتبطة بمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من خلال ربطها بالدولار، إلى انخفاض أسعار الفائدة ولكن إلى مزيد من الاستقرار، مما شجع البنوك على التركيز على الدخل القائم على الرسوم والعمليات الدولية.

التطلعات المستقبلية:

تظهر مسارات نمو إيجابية لكلا القطاعين في المستقبل، لكنهما يتطلبان نهجًا استراتيجيًا مختلفًا. ستستفيد البنوك المصرية من تعزيز قدرات إدارة المخاطر الخاصة بها، وتسريع التحول الرقمي، وتحسين إدارة جودة الأصول. وتشمل التوصيات الرئيسية تنفيذ نماذج تقييم مخاطر متقدمة، وتطوير سيناريوهات اختبار الإجهاد المتطورة، وتعزيز قدرات إدارة المخاطر عبر الحدود. يجب أن تركز البنوك الإماراتية على التوسع الدولي، وقيادة الابتكار، وتنويع الأسواق، بما في ذلك تطوير منتجات مصرفية إسلامية متخصصة للأسواق العالمية والاستثمار في الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة لتحسين خدمة العملاء.

يجب أن يتم تنفيذ هذه الاستراتيجيات على مراحل، مع التركيز في المدى القصير على التحسينات التشغيلية الفورية والمبادرات متوسطة الأجل التي تستهدف التغييرات الهيكلية. يجب على كلا القطاعين إدارة المخاطر بعناية، مع تركيز البنوك

المصرية على تقلبات العملة وضغوط التضخم، بينما تتعامل البنوك الإماراتية مع تقلبات أسعار النفط والتوترات السياسية الإقليمية. يتطلب النجاح في كلا السوقين الاهتمام الدقيق بالظروف المحلية مع الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية والابتكار التكنولوجي، مع إجراء مراجعات استراتيجية منتظمة وتعديلات بناءً على تطورات السوق.

الخلاصة

تظهر المقارنة بين مصر والإمارات أوجه شبه في السعي نحو النمو الاقتصادي المستدام والإصلاحات، ولكن هناك اختلافات ملحوظة في حجم الاقتصاد والاعتماد على القطاعات المختلفة والبيئة الاستثمارية. الإمارات تعتبر نموذجاً للثراء والاستقرار الاقتصادي، بينما تواجه مصر تحديات كبيرة في تعزيز النمو وتحسين مستويات المعيشة.

ربحية البنوك خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

تتمتع العديد من الدول خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بمصارف قوية تحقق معدلات ربحية مرتفعة، مما يعكس كفاءة إدارتها وقدرتها على تلبية احتياجات السوق. فتشير البيانات الإحصائية إلى أن البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وسنغافورة وأستراليا وهونغ كونغ، تتمتع جميعها بعوائد على الأصول مرتفعة كما تظل نسب كفاية رأس المال عند مستويات تدل على قوة النظام المالي، مما يعزز الثقة لدى المستثمرين والعملاء. بالنظر إلى هذه الدول التي تعد من الدول التي لديها نظام مصرفي قوي فنجد مثلا أن سنغافورة حققت نجاحًا ملحوظًا في قطاعها المصرفي، مما جعلها واحدة من أبرز المراكز المالية في العالم. فتمثل سنغافورة نموذجًا متكاملاً يجمع بين التنظيم الفعال، الابتكار، والاستقرار، مما يجعلها وجهة متميزة في القطاع المصرفي على المستوى العالمي ، والعوامل التي ساهمت في ذلك هو الإصلاحات التنظيمية الفعالة فتتبنى سنغافورة معايير بازل III بشكل صارم، مما يعزز كفاية رأس المال والمخاطر. وهذا يمنح الثقة للمستثمرين والعملاء. كما أن هيئة النقد في سنغافورة (MAS) تلعب دورًا محوريًا في تنظيم القطاع، حيث

تضمن التزام البنوك بالقوانين وتوفير بيئة عمل مستقرة وهي تمثل البنك المركزي بتعبير آخر. ولعل أهم أسباب نجاح القطاع المصرفي في سنغافورة هو قيام البنوك في باستثمار كبير في التكنولوجيا، مما أدى إلى تحسين الخدمات المصرفية الرقمية، مثل التطبيقات المصرفية المتقدمة والدفع عبر الهواتف المحمولة. فاستثمرت البنوك في تطوير تطبيقات مصرفية سهلة الاستخدام تتيح للعملاء إدارة حساباتهم، تحويل الأموال، ودفع الفواتير بسهولة. و تضم التطبيقات ميزات مثل التعرف على الوجه، التحقق الثنائي، والتخصيص بناءً على سلوك المستخدم، مما يعزز الأمان والراحة. كما تم تطوير منصات للدفع عبر الهواتف المحمولة مثل PayNow وApple Pay، مما يسهل عملية الدفع الإلكتروني والتجارة الرقمية. وتقدم هذه الأنظمة خدمة التحويلات الفورية، مما يقلل من الوقت اللازم لإتمام المعاملات المالية. وتتعاون البنوك مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لتطوير حلول مبتكرة، مما يساعد في تعزيز القدرة التنافسية. وأنشأت بعض البنوك حاضنات للابتكار لدعم الشركات الناشئة وتطوير المنتجات الجديدة. كما تستخدم البنوك تحليل البيانات لتحسين خدماتها، من خلال فهم سلوك العملاء وتخصيص المنتجات حسب الاحتياجات. وتُستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقديم خدمات مثل المساعدات الذكية، دعم العملاء، والكشف عن الاحتيال. كما استثمرت البنوك في تحسين البنية التحتية التكنولوجية لضمان سرعات اتصال عالية وأمان البيانات. وتروج الحكومة لمبادرات التكنولوجيا المالية (FinTech)، مما يتيح للبنوك التعاون مع الشركات الناشئة لتقديم حلول مبتكرة. فتقدم البنوك في سنغافورة مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، بما في ذلك خدمات إدارة الثروات، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والتأمين. وتجدر الإشارة إلى أن البنوك السنغافورية تستفيد من نمو السوق الآسيوية وتقديم خدماتها في المنطقة، مما يعزز الأرباح. تتبنى كذلك الحكومة نظام ضريبي مشجع يجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يعزز من قدرة البنوك على تحقيق أرباح. وكذلك فإن البيئة السياسية المستقرة تساعد في جذب الاستثمارات وتعزز من ثقة العملاء في القطاع المصرفي. وتركز البنوك على تدريب الموظفين وتطوير

مهاراتهم، مما يسهم في تقديم خدمات عالية الجودة. تتبنى كذلك البنوك بناء شراكات مع مؤسسات مالية عالمية لتعزيز الخدمات وتحقيق فرص جديدة في الأسواق الدولية. وتروج سنغافورة للاستثمارات المستدامة، مما يعكس الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ويجذب المستثمرين الذين يهتمون بالقضايا البيئية .

الخاتمة:

إن الفساد، الذي يُعرَّف بأنه إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، ليس ببساطة عملاً غير أخلاقي؛ إنها قوة فعّالة تعيق النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، ورفاهية الأفراد. وتكمن جذورها في تفاعل معقد بين العوامل: ضعف المؤسسات، والافتقار إلى الشفافية، وعدم كفاية إنفاذ القانون، والأعراف الثقافية التي تتغاضى عن الممارسات غير الأخلاقية. والعواقب بعيدة المدى، وتشمل سوء تخصيص الموارد، وتشويه الأسواق، وتآكل الثقة، وخنق الإبداع. ويترجم ذلك في نهاية المطاف إلى توقف النمو الاقتصادي، وزيادة الفقر، وانخفاض عام في نوعية الحياة. ولذلك يمكن الوصول إلى إن مكافحة الفساد تتطلب اتباع نهج متعدد الأوجه يتناول مختلف أنواعه، بما في ذلك الرشوة والابتزاز والاختلاس والمحسوبية. ويشكل القياس أهمية بالغة، حيث تقدم أدوات مثل مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية رؤى قيمة.

إن كسر دائرة الفساد لن يكون بالأمر السهل، لكنه ضروري. ومن خلال فهم تعريفه، وتحليل أسبابه وعواقبه، والانخراط بنشاط في الحلول، يصبح بوسعنا أن نبني مستقبلاً حيث لا يعود الفساد يقوض الازدهار الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، والحقوق الفردية. خاصة وأن مكافحة الفساد تتطلب عملاً جماعياً، وحتى المساهمات الصغيرة يمكن أن تحدث فرقاً من خلال:

تمكين المواطنين عن طريق المشاركة المدنية والوصول إلى المعلومات وتعزيز المؤسسات المستقلة والشفافة، بما في ذلك وكالات إنفاذ القانون القوية والقضاء العادل، يخلق حصنا قويا ضد الفساد.

بالإضافة إلى تعزيز الشفافية في الحوكمة والمشتريات العامة وعمليات صنع القرار

والتي تؤدي إلى تقليل فرص سوء السلوك وتعزيز الثقة .وتثقيف الأفراد حول الآثار الضارة للفساد وتعزيز القيم الأخلاقية يزرع ثقافة النزاهة والمساءلة.

تكشف مراجعة الأدبيات أن دولًا مختلفة، سواء داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو خارجها، اتخذت خطوات كبيرة في مكافحة الفساد من خلال مزيج من الالتزام السياسي والإصلاحات المؤسسية والتدابير الفعّالة لمكافحة الفساد. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أثبتت دول مثل تونس والأردن ولبنان والإمارات العربية المتحدة أن إحراز التقدم في مكافحة الفساد أمر قابل للتحقيق. وأن إنشاء تونس لمؤسسات مكافحة الفساد وفرض القوانين الشاملة بعد الربيع العربي، وإنشاء هيئة مكافحة الفساد ومبادرات الحكومة الإلكترونية الفعّالة في الأردن، واتخاذ لبنان خطوات نحو تعزيز الشفافية على الرغم من عدم الاستقرار السياسي، وكذلك سياسة عدم التسامح إطلاقًا مع الفساد التي تنتهجها الإمارات العربية المتحدة تسلط الضوء على فعالية أطر مكافحة الفساد المستهدفة.

أما خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تمثل الدول الآسيوية مثل سنغافورة وهونغ كونغ نماذج مثالية يحتذى بها فيما يتعلق بمكافحة الفساد. ويعد مكتب التحقيق في ممارسات الفساد في سنغافورة والمفوضية المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ محوريين أساسيين في الحفاظ على مستويات عالية من النزاهة والشفافية من خلال أطرهما القانونية القوية واستقلالهما التشغيلي وتدابيرهما الاستباقية. ومع ذلك، تواجه دول مثل الصين والهند والفلبين تحديات بسبب ضعف الإرادة السياسية وتفتت جهود مكافحة الفساد، مما يؤكد أهمية وجود وكالات مركزية متمكنة وكذلك أهمية الالتزام السياسي في مكافحة الفساد. وفي أجزاء أخرى من العالم، حققت دول مثل بوتسوانا ونيوزيلندا ورواندا نجاحًا ملحوظًا في جهودها لمكافحة الفساد. وتمثل مديرية مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية في بوتسوانا، والنهج المتعدد المؤسسات في نيوزيلندا دون وجود وكالة واحدة مخصصة، ومكتب أمين المظالم في رواندا، استراتيجيات متنوعة وفعالة في مكافحة الفساد. وتؤكد تجارب هذه الدول على أهمية المؤسسات القوية والشفافية وثقة الجمهور في تعزيز بيئة خالية من الفساد.

لقد برز التعاون الدولي وتبادل أفضل الممارسات كعنصرين حاسمين في مكافحة الفساد على الصعيد العالمي. وتسلط الدراسات الضوء على مستويات النجاح المتفاوتة بين دول البريكس، مع التأكيد على ضرورة توفير الأطر القانونية وآليات التنفيذ والتعاون الدولي. وتتضح من نتائج البحث أهمية السياسات الشاملة لمكافحة الفساد التي تتصدى للجريمة المنظمة وتعزز الشفافية على الصعيد الدولي. بشكل عام، تؤكد الدراسات أن الجهود الناجحة لمكافحة الفساد تعتمد على الإرادة السياسية القوية، والوكالات المستقلة لمكافحة الفساد المزودة بالموارد الكافية، والأطر القانونية الشاملة، وثقافة الشفافية والمساءلة. ويمكن أن يوفر التعلم من نجاحات وتحديات الدول المختلفة رؤى قيمة لصناع السياسات على الصعيد العالمي. وتعد عملية مكافحة الفساد عملية ديناميكية ومستمرة تتطلب التزامًا مستدامًا، ونهجًا مبتكرة، وتعاونًا على الصعيدين الوطني والدولي لإنشاء مجتمعات تتميز بالشفافية وخاضعة للمساءلة وخالية من الفساد تفضي إلى التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي

شهدت القطاعات المصرفية في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحولات كبيرة خلال العقود القليلة الماضية، وذلك نتيجة للتقدم المحرز في الاقتصاد والتنظيم والتكنولوجيا. وأظهر القطاع المصرفي في مصر مرونة استثنائية في مواجهة الشدائد، والحفاظ على الربحية من خلال الإدارة الفعالة للمخاطر وتنويع الدخل وإظهار مرونة مذهلة. وهناك مبادرات تنظيمية وتغيرات اقتصادية وتحسينات تكنولوجية تعتبر جميعها مفيدة بالنسبة للقطاع. وهناك تناقض صارخ بين القطاعات المصرفية المربحة للغاية والمتطورة في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والقطاعات الأكثر تحديًا الموجودة في شمال إفريقيا وبلاد الشام، وذلك داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبشكل عام، تتمتع بنوك دول مجلس التعاون الخليجي بقواعد رأسمالية كبيرة وجودة أصول ممتازة وتدفقات دخل متنوعة. ومن ناحية أخرى، تواجه بنوك الدول الأخرى الواقعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قدرًا أكبر من عدم الاستقرار الاقتصادي والقيود التنظيمية.

تشمل العوامل الرئيسية التي تؤثر على الربحية في مختلف أنحاء المنطقة أسعار النفط (وخاصة بالنسبة لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي) والأطر التنظيمية وفعالية تلك الأطر، والجهود الرامية إلى تنويع الاقتصاد، والتقدم التكنولوجي (وخاصة في مجالات التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الرقمية)، وظروف الاقتصاد الكلي مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، ومعدلات البطالة. وقد ثبت أن استخدام التكنولوجيا المالية يؤثر تأثيرًا إيجابيًا على أداء البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتستفيد البنوك الأكبر بشكل عام من تبني التكنولوجيا المالية بسبب قدرتها على الاستثمار في التقنيات الجديدة. كما لوحظ أن المفاهيم القياسية المتعلقة بهيكل السوق والكفاءة والأداء ليست صحيحة دائمًا، وذلك فيما يتعلق بالصناعة المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ووفقًا لنتائج الدراسة، يمكن أن تتعايش الكفاءة مع درجات منخفضة أو معتدلة من تركيز السوق، مما يثير تساؤلات حول الأفكار التقليدية المتعلقة بالعلاقة بين الهيكل والسلوك والأداء وكذلك الكفاءة والهيكل.

أخيرا يمكننا القول بتمتع مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإمكانات نمو كبيرة في قطاعاتها المصرفية، على الرغم من حقيقة أنها تواجه عدة مشاكل مثل عدم الاستقرار السياسي والتقلبات الاقتصادية وعدم اليقين التنظيمي. وتنشأ هذه الظاهرة عن عدة عوامل، بما في ذلك التحولات الديموغرافية والتقدم التكنولوجي وزيادة الشمول المالي والتنويع الاقتصادي. وعلى الرغم من حقيقة أن الصناعات المصرفية في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه مجموعة متنوعة من العقبات، إلا أنها ستستفيد من الإمكانات الكبيرة التي تتعلق بالتوسع وزيادة الربحية. ومن المرجح للغاية أن تتوقف مستويات نجاحها على قدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، والاستفادة من الاختراعات التكنولوجية، واجتياز البيئات التنظيمية المعقدة لأسواقها المختلفة بنجاح

نتائج الدراسة:

وخلصت هذه الرسالة إلى أن الفساد والحرية الاقتصادية يلعبان دورًا حاسمًا في تشكيل بيئة الأعمال المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وأظهرت النتائج أن ارتفاع مستويات الفساد يؤثر سلبًا على ربحية البنوك من خلال زيادة التكاليف التشغيلية، وتقويض الثقة في النظام المالي، وتشجيع السلوكيات غير الأخلاقية. على النقيض من ذلك، أظهرت الدراسة علاقة موجبة بين الحرية الاقتصادية وربحية البنوك، حيث أن البيئات التي تتمتع بأسواق مفتوحة وقوانين واضحة وحماية لحقوق الملكية تشجع على المنافسة والكفاءة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للبنوك.

توصيات الدراسة:

أولاً التوصيات الأكاديمية: من خلال حدود الدراسة هناك بعض التوصيات المستقبلية للباحثين والتي يمكن وصفها فيما يلي:

التوصية	آلية تنفيذها	المسؤول عن تنفيذها
بسبب حدود وقيود الدراسة الحالية، يوصى بدراسات مقارنة في المستقبل لدراسة أعمق لتأثير الفساد على ربحية البنوك	يمكن للباحثين في المستقبل استخدام دراسة مقارنة بين النتائج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول النامية والدول المتقدمة	الباحثين في المستقبل
استخدام أساليب قياس مختلفة حيث أن قيود الدراسة الحالية حالت دون استخدام بعض الأساليب	يمكن استخدام خوارزميات أخرى في الدراسات المستقبلية مثل خوارزمية GMM. وسوف يتطلب إدراج متغيرات مفيدة وجمع مستوى أعلى من مجموعة البيانات.	الباحثين في المستقبل
الأخذ في الاعتبار ببعض المتغيرات الأخرى	المتغيرات الأخرى مثل الأزمات ينبغي أن يأخذها الباحثون في الاعتبار في المستقبل لفهم تأثيرها الإضافي على ربحية البنوك.	الباحثين في المستقبل

ثانياً التوصيات العملية: وقد ظهرت بعض التوصيات العملية للسياسات الحكومية والنظام المصرفي من خلال هذه الأطروحة تتمثل فيما يلي:

التوصية	آلية تنفيذها	المسؤول عن تنفيذها
يجب على الحكومة توظيف سياسات للتخلص من الفساد دون فرض بيئة بيروقراطية على النظام المصرفي.	١. نشر معلومات مفصلة عن العمليات المصرفية، بما في ذلك القروض الممنوحة، وأصحاب الحسابات الكبيرة، والتعاملات المشبوهة ٢. إجراء مراجعات مستقلة لحسابات البنوك من قبل جهات رقابية مستقلة. ٣. اعتماد المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز الشفافية في المعاملات المالية. ٤. ضمان استقلال القضاء وتفعيل دوره في محاكمة قضايا الفساد. وفرض عقوبات رادعة على مرتكبي جرائم الفساد. ٥. تبادل المعلومات مع الدول الأخرى حول المعاملات المالية المشبوهة.	الحكومة
يجب أن تكون شركات مراجعة الحسابات ومكاتب التدقيق أكثر انخراطا في إصلاح النظام والحد من الإجراءات التي تسمح بحدوث الفساد في المؤسسات المالية. ومن شأنه أن يسمح بإصلاح القطاعات العامة	١. توسيع نطاق المراجعة: يتجاوز دور مراجع الحسابات التقليدي للتحقق من البيانات المالية، ليشمل تقييم الأنظمة الرقابية الداخلية، وتحديد المخاطر المرتبطة بالفساد، والتحقق من امتثال الشركة للمعايير الأخلاقية والقانونية. ٢. تعزيز الاستقلالية: يجب أن تكون شركات المراجعة مستقلة تمامًا عن الشركات التي تقوم بمراجعتها، وذلك لتجنب تضارب المصالح الذي قد يؤدي إلى التغاضي عن المخالفات. ٣. رفع كفاءات المراجعين: يتطلب ذلك توفير برامج تدريبية متخصصة في مجال مكافحة الفساد، وتزويد المراجعين بالأدوات والتقنيات الحديثة للكشف عن المخالفات.	شركات مراجعة الحسابات ومكاتب التدقيق
ينبغي تشجيع التحسينات في سيادة القانون إلى جانب تعزيز الكفاءة التنظيمية والانفتاح على التجارة والاستثمار العالميين، إلى جانب فرض القيود على حجم الحكومة ومدى انتشارها.	تحديث التشريعات: مراجعة القوانين القائمة وإصدار تشريعات جديدة تتوافق مع المعايير الدولية لسيادة القانون، مع التركيز على الشفافية والعدالة.	الحكومة
يتم تشجيع البنوك على تنويع أنشطتها والتوجه إلى مشاريع مالية مختلفة دون العبء الزائد للإجراءات البيروقراطية.	• تبسيط الإجراءات بتوحيد اللوائح، والتحول الرقمي. • مرونة في منح التراخيص • الإشراف المستند إلى المخاطر: التركيز على المخاطر الكبرى بدلاً من الشروط الشكلية. • تعزيز الشفافية: نشر المعلومات وتوفير قنوات اتصال فعالة. • دعم الابتكار: إنشاء حاضنات أعمال وصناديق استثمار. • بناء القدرات: توفير برامج تدريب والاستعانة بالخبراء.	الحكومة والقطاع المصرفي

المراجع والمصادر:-

أولاً: المراجع العربية:

١. البنك الدولي. (٢٠٢١). مصر: التوقعات الاقتصادية.(Egypt Economic Monitor)

٢. البنك المركزي لدولة الإمارات

٣. القحطاني، حسين. (٢٠١٧). آليات الفساد وتأثيراتها على التنمية الاقتصادية. مجلة التنمية الاقتصادية، ٢٢(١)، ١-٢٠.

٤. المرزوقي، عبدالله. (٢٠١٥). آليات الفساد وتأثيراتها على الاقتصاد. مجلة الدراسات الماكرواقتصادية، ٥(١)، ٥٧-٧٣.

٥. الهندي، طارق يوسف. (٢٠١٥). الفساد: تحليل ومكافحة. عمان: دار الفكر

٦. د. حساني رقية، "الفساد الاقتصادي أبعاده وانعكاساته على النمو"، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة.

٧. د. مفيد ذنون يونس وأ. عدنان دهام أحمد، "أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم" و"تأثير الفساد في النمو الاقتصادي لسنوات مختارة"، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل، ٢٠١٠.

٨. د. هاشم الثمري ود. أيثار الفتلي، "الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، الأردن – عمان.

٩. مطبوعات١٧/٠٣/٢٠٢٣ ، مرصد الاقتصاد السوري، شتاء ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣، مجموعة البنك الدولي

١٠. منظمة الشفافية الدولية (٢٠٢١) مصدر سبق ذكره .

١١. منظمة الشفافية الدولية (٢٠٢١). مؤشر الفساد العالمي. مسترجع من https://www.transparency.org/en/cpi/2021/index/nzl

ثانيًا: المراجع الإنجليزية:

12. Abd El-Hameed, S. A. A. E. A. (2024). Profitability determinants in public & private commercial banks: Evidence from the Egyptian banking sector.

13. Abedifar, P., & Molyneux, P. (2013). "Risk in Islamic Banking." Review of Finance, 17(6), 2035-2096.

14. Aburime, T.U. (2008). Determinants of Bank Profitability: Company Level Evidence from Nigeria. Deakin University Working Paper.

15. Acharya, V., Drechsler, I., and Schnabl, P. (2014). A pyrrhic victory? Bank bailouts and sovereign credit risk. Journal of Finance, 69 (6), 2689–2739.

16. Adkins, L., Moomaw, R., and Savvides, A. (2002). Institutions, freedom and technical efficiency. Southern Economic Journal, 69 (1), 92–108.

17. Aggarwal, R., & Goodell, J. W. (2018). Determinants of Bank Profitability: Evidence from Emerging Market Economies. Emerging Markets Finance and Trade, 54(6), 1292-1312.

18. Ahmad, F. (2013). Corruption and information sharing as determinants of non-performing loans. Business Systems Research: International journal of the Society for Advancing Innovation and Research in Economy, 4(1), 87-98.

19. Aidt, T. S., & Tzannatos, Z. (2002). Unions and Collective Bargaining: Economic Effects in a Global Environment. World Bank Policy Research Working Paper No. 2891.

20. Al Riyadh newspaper, Saudi Arabia. (2019). "الفساد يعرقل التنمية ويهدد الاستقرار".

21. Al-Awad, M., & Al-Rawashdeh, M. (2019). "The Impact of Corruption on Banks' Performance in the Arab Countries." International Journal of Economics and Financial Issues, 9(3), 221-231.

22. Alchian, A. A., & Demsetz, H. (1972). Production, information costs, and economic organization. American Economic Review, 62(5), 777-795.

23. Ali, M. S. B., & Saha, S. (2016). Corruption and economic development. Economic Development in the Middle East and North Africa, 133-154.

24. Allen, L., & Rai, A. (2021). The limitations of Return on Assets (ROA) as a measure of bank performance. International Journal of Economics, Commerce, and Management, 9(2), 67-80.

25. Alm, J., & Baumel, S. (2012). Why taxes? International perspectives on tax compliance and enforcement. Oxford University Press.

26. Aloran, K. S. (2017). A comparative study of Jordanian anti-corruption law & the UN convention against corruption (Doctoral dissertation, University of Gloucestershire).

27. Angori, G.; Aristei, D.; Gallo, M. Determinants of Banks' Net Interest Margin: Evidence from the Euro Area during the Crisis and Post-Crisis Period. Sustainability 2019, 11, 3785.

28. Arellano, M., & Honoré, B. (2001). Panel data models: some recent developments. In Handbook of econometrics (Vol. 5, pp. 3229-3296). Elsevier.

29. Arezki, R., Ait Ali Slimane, M., Barone, A., Decker, K., Detter, D., Fan, R. Y., ... & Senbet, L. (2019). Middle East and North Africa Economic Update, October 2019: Reaching New Heights-Promoting Fair Competition in the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank.

30. Arshad, S., & Rizvi, S. A. R. (2013). Impact of corruption on bank profitability: an analysis of Islamic banks. International Journal of Business Governance and Ethics, 8(3), 195-209.

31. Asteriou, D., Pilbeam, K., & Tomuleasa, I. (2021). The impact of corruption, economic freedom, regulation and transparency on bank profitability and bank stability: Evidence from the Eurozone area. Journal of Economic Behavior & Organization, 184, 150-177.

32. Awdeh, A., & Hamadi, H. (2019). Factors hindering economic development: evidence from the MENA countries. International Journal of Emerging Markets, 14(2), 281-299.

33. Azim, M. I., & Kluvers, R. (2019). Resisting corruption in Grameen bank. Journal of Business Ethics, 156, 591-604.

34. Aziz, O. G., & Knutsen, J. (2019). The banks profitability and economic freedom quality: Empirical evidence from Arab economies. Journal of Banking and Financial Economics, (1 (11), 96-110.

35. Badi H. Baltagi, 2021. "Econometric Analysis of Panel Data," Springer Texts in Business and Economics, Springer, edition 6, number 978-3-030-53953-5, December

36. Barth, J. R., Lin, C., Ma, Y., Seade, J., & Song, F. M. (2022). Do bank supervision and regulation matter? New evidence for developing countries. Journal of Financial Intermediation, 50, 100963.

37. Beck, T., Colliard, J. E., & Hertig, G. (2020). Does bank supervision impact bank loan growth? Journal of Financial Economics, 135(2), 453-470.

38. Ben Naceur, S., & Goaied, M. (2020). Impact of Financial Performance on Bank Profitability: Evidence from the Middle East and North Africa Region. Emerging Markets Finance and Trade, 56(5), 1035-1052.

39. Berger, A. N., & Bouwman, C. H. (2013). "Return on Equity as a Measure of Bank Profitability: A Comparative Study of Commercial Banks in the United States." Journal of Banking & Finance, 37(3), 1095-1107.

40. Berger, A. N., & Bouwman, C. H. (2019). Bank profitability: Insights from the literature. Journal of Economic Surveys, 33(3), 828-861.

41. Aburime, T. U. (2008). Determinants of bank profitability: Company-level evidence from Nigeria. Deakin University Working Paper.

42. Ahmad, F. (2013). Corruption and information sharing as determinants of non-performing loans. Business Systems Research, 34(1), 87-98.

43. Ben Ali, M. S., & Mdhillat, M. (2015). Does corruption impede international trade? New evidence from the EU and the MENA countries. Journal of Economic Cooperation and Development, 36(4), 107-120

44. Toader, T., Mihaela, A. I. P., & Andrieș, A. M. (2018). Corruption and banking stability: Evidence from emerging economies. Economic Modelling, 70, 212-222.

45. Ben Ali, M. S., Fhima, F., & Nouira, R. (2020). How does corruption undermine banking stability? A threshold nonlinear framework. Economic Modelling, 86, 1-17.

46. Asteriou, D., Pilbeam, K., & Tomuleasa, I. (2021). The impact of corruption, economic freedom, regulation and transparency on bank profitability and bank stability: Evidence from the Eurozone area. Economic Modelling, 96, 185-201.